الفصل الأول: مقدمة

يصف هذا الفصل الغرض من الدليل، واستخدامات إحصاءات مالية الحكومة، وهيكل نظام إحصاءات مالية الحكومة، وأهم التغييرات المنهجية التي تم إدخالها على الطبعة السابقة من هذا الدليل، كما يصف أساليب تطبيق النظام المعدل.

ألف– الغرض من الدليل

١–١ تصف هذه الطبعة الثانية من *دليل إحصاءات مالية الحكومة (الدليل أو الدليل المعدل)*[١] نظاما إحصائيا اقتصاديا كليا متخصصا (هو نظام إحصاءات مالية الحكومة) تم تصميمه لمساندة تحليل المالية العامة. ويقدم الدليل المبادئ الاقتصادية والمحاسبية التي ينبغي استخدامها في إعداد الإحصاءات، كما يقدم المبادئ التوجيهية الخاصة بعرض إحصاءات المالية العامة وفق إطار تحليلي يشتمل على بنود موازنة ملائمة.[٢] ولا يعالج هذا الدليل بشكل منهجي الجوانب العملية لإعداد الإحصاءات، إذ سوف تتم معالجة تلك الجوانب من نظام إحصاءات مالية الحكومة في مرشد إلى إعداد البيانات.

١–٢ الغرض الأساسي *لدليل إحصاءات مالية الحكومة* هو تقديم إطار مفاهيمي ومحاسبي شامل يكون مناسبا لتحليل وتقييم سياسة المالية العامة، وخصوصا أداء قطاع الحكومة العامة والقطاع العام بمفهومه الأوسع في أي بلد، ويرد في الفصل الثاني وصف لمفهوم القطاع. ومجمل القول إن قطاع الحكومة العامة يتألف من كيانات تنفذ السياسة الاقتصادية العامة من خلال توفير خدمات غير سوقية بالدرجة الأولى وإعادة توزيع الدخل والثروة، مع دعم هذين النشاطين بسبل أهمها فرض رسوم إجبارية على قطاعات أخرى. ويتألف القطاع العام من قطاع الحكومة العامة والكيانات الخاضعة لسيطرة الحكومة والمعروفة باسم الشركات العامة التي يتمثل نشاطها الأساسي في القيام بأنشطة تجارية.

١–٣ جرى العرف بين محللي الماليات العامة على استخدام إحصاءات المالية العامة في تحليل حجم القطاع العام، ومساهمته في الطلب الكلي والاستثمار الكلي والادخار الكلي، وأثر سياسة المالية العامة على الاقتصاد بما في ذلك استخدام الموارد والأوضاع النقدية والمديونية القومية، والعبء الضريبي، والحماية الجمركية، وشبكة الأمان الاجتماعي (راجع الإطار "١" في الفصل الرابع). وإضافة إلى ذلك، ازداد اهتمام المحللين بتقييم فعالية الإنفاق على جهود تخفيف حدة الفقر، وإمكانية استمرار سياسات المالية العامة، وصافي الدين، والقيمة الصافية، والمطالبات الاحتمالية على الحكومة، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بمعاشات الضمان الاجتماعي التقاعدية.

١–٤ يتطلب تحقيق هذه الأهداف التحليلية في أغلب الأحيان استخدام إحصاءات للقطاع العام وليس لقطاع الحكومة العامة. وبمقدور الشركات العامة، سواء المالية أو غير المالية، تطبيق سياسات المالية العامة للحكومات المعنية بطرق متعددة. وكثيرا ما يتطلب تحليل أنشطتها المالية العامة إحصاءات عن جميع أنشطتها وليس إحصاءات منفصلة عن معاملات معينة. وحتى عندما تكون الإحصاءات معدة عن قطاع الحكومة العامة فقط، يلزم توافر بعض المعلومات عن الشركات العامة توضح مستوى حصص وحدات قطاع الحكومة العامة في رؤوس أموال الشركات العامة وما يطرأ عليه من تغيرات.

١–٥ تعتمد المفاهيم الأساسية والتصنيفات والتعاريف المستخدمة في هذا الدليل على مبررات ومبادئ اقتصادية مقبولة عالميا بغض النظر عن الظروف التي تطبق في ظلها. لذلك يعد نظام إحصاءات مالية الحكومة قابلا للتطبيق على جميع أنواع الاقتصادات بغض النظر عن الهيكل المؤسسي أو القانوني لحكومة البلد المعني، أو درجة تطوره في الميدان الإحصائي، أو نظام المحاسبة المالية الحكومية، أو مدى الملكية العامة للكيانات الهادفة إلى الربح. ومع ذلك، فإن وجود اختلاف كبير في الهياكل

---

[١] نشرت الطبعة الأولى من الدليل في عام ١٩٨٦ تحت اسم *دليل إحصاءات مالية الحكومة*، وسيشار إليها في هذا الدليل باسم *دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام* ١٩٨٦.

[٢] تلخص البنود الموازنة صافي قيمة الأنشطة التي تغطيها مجموعة من القيود المحاسبية مثل صافي قيمة مجموع الإيرادات ناقصا مجموع النفقات، ويقدم الفصل الرابع تفاصيل الإطار التحليلي وبنوده الموازنة.

الحكومية والاقتصادية بين البلدان يعني اختلاف أهمية أجزاء هذا الدليل لديها.

١-٦ تعتبر هذه الطبعة من *دليل إحصاءات مالية الحكومة* تحديثا للمعايير المعترف بها دوليا الخاصة بإعداد الإحصاءات اللازمة لتحليل المالية العامة والتي أرساها *دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام* ١٩٨٦. وقد تم تحقيق الاتساق بين هذه المعايير المعدلة وما يناظرها من معايير في النظم الإحصائية الاقتصادية الكلية الأخرى المعترف بها دوليا إلى الحد الذي يتفق مع تحقيق هدف مساندة تحليل المالية العامة. والنظم الإحصائية الأخرى هي *نظام الحسابات القومية لعام* ١٩٩٣، وهو النظام الأشمل، ونظامان متخصصان يركزان على ميزان المدفوعات والإحصاءات النقدية والمالية.[٣] ويستند هذا الدليل بدرجة كبيرة إلى نص *نظام الحسابات القومية لعام* ١٩٩٣ لتجنب إعطاء أي انطباع باختلاف المعنى المقصود.[٤]

باء- استخدامات نظام إحصاءات مالية الحكومة

١-٧ تم تصميم نظام إحصاءات مالية الحكومة من أجل توفير إحصاءات تمكن واضعي السياسات والمحللين من دراسة التطورات في العمليات المالية، والمركز المالي، ووضع السيولة لدى قطاع الحكومة العامة أو القطاع العام بشكل متسق ومنهجي. ويمكن استخدام الإطار التحليلي لإحصاءات مالية الحكومة في تحليل عمليات مستوى معين للحكومة والمعاملات بين مستويات الحكومة، وكذلك الحكومة العامة بأكملها أو القطاع العام بأكمله.

١-٨ يمثل استخدام مجموعة من البنود الموازِنة، كصافي رصيد التشغيل وصافي الإقراض/الاقتراض والتغير في القيمة الصافية، أحد الأساليب المستخدمة في نظام إحصاءات مالية الحكومة لإعداد معلومات موجزة عن الأداء الكلي والوضع المالي الكلي للحكومة العامة أو القطاع العام. وباستخدام نظام إحصاءات مالية الحكومة كإطار محاسبي متكامل وشامل، يتم تحديد وقياس هذه البنود الموازِنة بأعلى درجة من الفعالية.

١-٩ خلافا للمقاييس الموجزة، يمكن استخدام البيانات المفصلة في نظام إحصاءات مالية الحكومة لبحث مجالات معينة لعمليات الحكومة. فعلى سبيل المثال، قد تكون هناك حاجة إلى معلومات عن أشكال معينة من الضرائب، أو مستوى المصروفات التي تتحملها الحكومة على نوع ما من الخدمات الاجتماعية، أو مقدار الاقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي.

١-١٠ يعني اتساق نظام إحصاءات مالية الحكومة مع غيره من النظم الإحصائية الاقتصادية الكلية أنه يمكن دمج البيانات المأخوذة من نظام إحصاءات مالية الحكومة مع بيانات مأخوذة من نظم أخرى لتقييم التطورات في قطاع الحكومة العامة أو القطاع العام مقارنة ببقية الاقتصاد. وبالمثل، يسمح إرساء معايير معترف بها دوليا باستخدام إحصاءات مالية الحكومة في التحليلات المقارنة لعمليات الحكومة فيما بين البلدان، مثل مقارنات نسب الضرائب أو المصروفات إلى إجمالي الناتج المحلي.

جيم- هيكل وخصائص نظام إحصاءات مالية الحكومة

١-١١ يختص هذا النظام بقطاعي الحكومة العامة والقطاع العام حسب تعريفهما الوارد في *نظام الحسابات القومية لعام* ١٩٩٣ والفصل الثاني من هذا الدليل. ويعرَّف هذان القطاعان على أساس الوحدات المؤسسية، وهي كيانات اقتصادية قادرة بذاتها على امتلاك أصول وإنشاء التزامات وممارسة أنشطة ومعاملات اقتصادية مع كيانات أخرى. وهذه الخصائص تجعل الوحدات المؤسسية موضع اهتمام اقتصادي وإحصائي تتم تلبيته بإعداد مجموعة كاملة من الحسابات الخاصة بتلك الوحدات، بما في ذلك الميزانيات العمومية.

١-١٢ يتم وفق نظام إحصاءات مالية الحكومة قيد نوعين من التدفقات هما: المعاملات، والتدفقات الاقتصادية الأخرى.[٥] والمعاملات، في معظمها، هي تفاعلات بين وحدتين مؤسسيتين تتم بالاتفاق المتبادل بينهما. ويسجل ***"بيان عمليات الحكومة"*** نتائج جميع المعاملات خلال فترة محاسبية (راجع الفصل الرابع). وتصنف هذه المعاملات كإيرادات أو مصروفات أو صافي اقتناء

---

[٣] لجنة المجتمعات الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأمم المتحدة والبنك الدولي، *"نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣"* (بروكسل/لكسمبرغ، نيويورك، باريس، واشنطن، ١٩٩٣). صندوق النقد الدولي، *دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة* (واشنطن ١٩٩٣). صندوق النقد الدولي، *دليل الإحصاءات النقدية والمالية* (واشنطن ٢٠٠٠).

[٤] في القسم الذي يحمل عنوان "تصنيف *وظائف الحكومة*" الوارد في الفصل السادس، يستند هذا الدليل أيضا بدرجة كبيرة إلى المطبوعة الصادرة عن الأمم المتحدة بعنوان "تصنيفات الإنفاق حسب الغرض (نيويورك ٢٠٠٠)"، وفي وصف الفئات الضريبية في الفصل الخامس، يستند الدليل إلى المطبوعة السنوية التي تصدر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بعنوان *Revenue Statistics* (Paris).

[٥] تعكس التدفقات إنشاء قيمة اقتصادية أو تحويلها أو مبادلتها أو نقل ملكيتها أو إطفاءها. ويتناول الفصل الثالث بقدر أكبر من التفصيل تعريف ووصف المعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى.

لأصول غير مالية أو صافي اقتناء لأصول مالية أو صافي تحمل لخصوم. ويترتب على المعاملات التي تولد إيرادات أو مصروفات حدوث تغير في القيمة الصافية. وينتج عن أنواع أخرى من المعاملات تغيرات متساوية في الأصول أو الخصوم أو كلاهما، ولا يترتب عليها أي تغير في القيمة الصافية.

١-١٣ تشمل التدفقات الاقتصادية الأخرى تغيرات الأسعار ومجموعة متنوعة من الأحداث الاقتصادية الأخرى التي تؤثر على حيازات الأصول والخصوم، مثل شطب الديون، والخسائر الناجمة عن الكوارث. ويلخص ***بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى*** هذه التغيرات في الأصول والخصوم والقيمة الصافية (راجع الفصل الرابع).

١-١٤ ***الميزانية العمومية*** في حالة الحكومة العامة أو القطاع العام (راجع الفصل الرابع) هي بيان بمجموع الأصول المالية وغير المالية المملوكة، ومجموع مطالبات وحدات أخرى على مالكي تلك الأصول في شكل خصوم، والقيمة الصافية للقطاع، وهي تساوي القيمة الكلية لجميع الأصول ناقصا القيمة الكلية لجميع الخصوم.

١-١٥ تمكن المعالجة الشاملة للمعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى في نظام إحصاءات مالية الحكومة من المطابقة التامة بين الميزانية العمومية الافتتاحية والميزانية العمومية الختامية، ويعني هذا أن حجم نوع معين من الأصول أو الخصوم في بداية فترة محاسبية زائدا التغيرات في ذلك الرصيد التي تبينها المعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى يساوي الرصيد في نهاية الفترة. ويسمح هذا النظام الإحصائي المتكامل بالوصف والتحليل الكاملين لآثار السياسات وأحداث اقتصادية معينة.

١-١٦ تطبق تصنيفات متعددة على التدفقات والأرصدة المسجلة في نظام إحصاءات مالية الحكومة. فعلى سبيل المثال، تصنف كل معاملة من معاملات الإيرادات حسب ما إذا كانت تلك المعاملة ضريبة أو نوعا آخر من الإيرادات، وتصنف معاملات المصروفات حسب الغرض والنوع الاقتصادي، وتصنف الأصول حسب ما إذا كانت مالية أم غير مالية، وتصنف الأصول المالية والخصوم حسب نوع الأداة وحسب قطاع الوحدة التي أصدرت الأصل الموجود في حيازة الحكومة أو الوحدة التي توجد في حيازتها خصوم صادرة عن الحكومة.

١-١٧ رغم الاتساق بين نظام إحصاءات مالية الحكومة *ونظام الحسابات القومية لعام* ١٩٩٣، فإن هناك فروقا بين هذين النظامين الإحصائيين. وأهم تلك الفروق هو أن نظام إحصاءات مالية الحكومة يركز على المعاملات المالية – أي جباية الضرائب والإنفاق والاقتراض والإقراض – بينما يركز نظام الحسابات *القومية لعام* ١٩٩٣ إضافة إلى ذلك على إنتاج واستهلاك السلع والخدمات. ونتيجة لذلك، تختلف معالجة أنشطة الحكومة الإنتاجية في نظام إحصاءات مالية الحكومة اختلافا كبيرا عن معالجة تلك الأنشطة في *نظام الحسابات القومية لعام* ١٩٩٣. وهناك فروق مهمة ترتبط بمعالجة تكوين رأس المال للحساب الذاتي، وبرامج تقاعد موظفي الحكومة، ودرجة توحيد البيانات (للاطلاع على المزيد من التفاصيل راجع الملحق الثالث).

١-١٨ يمثل إعداد إحصاءات مالية الحكومة في حالات عديدة أولى خطوات إعداد الإحصاءات عن قطاع الحكومة العامة في الحسابات القومية. ولهذا السبب، ينبغي الاحتفاظ في سجلات ثانوية ببعض البيانات التي لا تظهر عادة في طريقة العرض المعتادة لإحصاءات مالية الحكومة بسبب الحاجة إليها لأغراض الحسابات القومية. فعلى سبيل المثال، ينبغي الاحتفاظ بالتقديرات المفصلة لنظم تقاعد موظفي الحكومة حتى يتسنى التكيف مع المعالجة المختلفة لتلك البرامج في *نظام الحسابات القومية لعام* ١٩٩٣.

١-١٩ تتماثل تعاريف المفاهيم في نظام إحصاءات مالية الحكومة *ونظام الحسابات القومية لعام* ١٩٩٣، ولكن نطاق تغطية فئة معينة من المعاملات قد يختلف بقدر طفيف. فعلى سبيل المثال، لا تشتمل تعويضات العاملين المسجلة كمصروفات في نظام إحصاءات مالية الحكومة على تعويضات العاملين الذين يشتغلون في تكوين رأس المال لحساب أنفسهم، ولكن تعويضات العاملين في *نظام الحسابات القومية لعام* ١٩٩٣ تشمل تعويضات جميع العاملين، غير أن تعريف وتكوين تعويضات العاملين في النظامين متطابقان. وقد يكون استخدام نفس الاسم مع اختلاف نطاق التغطية مضللا. ولتحديد موضع اختلاف نطاق تغطية مفهوم ما أو أي جانب آخر من جوانبه عن نظيره في *نظام الحسابات القومية لعام* ١٩٩٣، تضاف الإشارة "[GFS]" بعد العنوان المأخوذ من إحصاءات مالية الحكومة، مع تقديم شرح لذلك الاختلاف.

١-٢٠ يمكن أن تكون للالتزامات الاحتمالية، مثل ضمانات القروض والضمانات الضمنية بتقديم منافع اجتماعية عند نشوء احتياجات متعددة، آثار اقتصادية مهمة على الاقتصاد العام ولكن لا تترتب على تلك الالتزامات معاملات أو تدفقات اقتصادية أخرى تسجل في نظام إحصاءات مالية الحكومة حتى يقع الحدث أو يتحقق الشرط المشار إليه بالفعل. ونتيجة لذلك، يسمح هذا النظام بقيد الالتزامات الاحتمالية كبنود للتذكرة.

دال- التغيرات المنهجية عن نظام إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦

١-٢١ تختلف منهجية إعداد إحصاءات مالية الحكومة الموصوفة في هذا الدليل اختلافا كبيرا عن المنهجية الواردة في

دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦ . وتلخص الفقرات التالية أهم الاختلافات، أما التفاصيل فترد في الملحق الأول.

١- نطاق التغطية

١-٢٢ يركز نطاق التغطية في نظام إحصاءات مالية الحكومة المعدل على قطاع الحكومة العامة حسب تعريفه في *نظام الحسابات القومية لعام* ١٩٩٣ ، أي القطاع المعرّف على أساس الوحدات المؤسسية. وقد استند تحديد نطاق التغطية في *دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام* ١٩٨٦ إلى أساس وظيفي، وهو يشمل المعاملات ذات الصلة لأي وحدة تؤدي وظيفة من وظائف الحكومة. وكثيرا ما تقوم وحدات بالقطاع العام بمفهومه الأوسع ببعض وظائف الحكومة. ولتسجيل معاملات المالية العامة وأنشطتها التي تتم خارج قطاع الحكومة العامة، يحبذ إعداد إحصاءات للقطاع العام وتحديد المعاملات التي تتم بين وحدات قطاع الحكومة العامة والشركات العامة.

٢- أساس قيد الأحداث الاقتصادية

١-٢٣ يتم قيد التدفقات في نظام إحصاءات مالية الحكومة المعدل على أساس الاستحقاق، وهذا يعني قيد التدفقات وقت خلق قيمة اقتصادية أو تحولها أو تبادلها أو نقل ملكيتها أو إطفائها. أما في *دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام* ١٩٨٦ فإن المعاملات كان يتم قيدها عندما يتم قبض نقدية أو دفعها.

١-٢٤ يعني استخدام أساس الاستحقاق أيضا دمج المعاملات غير النقدية دمجا كاملا في نظام إحصاءات مالية الحكومة المعدل. أما في *دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام* ١٩٨٦ فلم يكن يقيد كبنود للتذكرة سوى بعض معاملات غير نقدية مختارة.

٣- التقييم

١-٢٥ تُقيَّم التدفقات وكذلك الأصول والخصوم والقيمة الصافية في *نظام إحصاءات مالية الحكومة* المعدل بأسعار السوق الجارية، ولكن مع إتاحة قيد القيمة الاسمية لسندات الدين كبند للتذكرة. أما في *دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام* ١٩٨٦ فإن سندات الدين كانت تقيَّم بالمبلغ الذي تكون الحكومة ملزمة بدفعه عندما يحين أجل استحقاق الدين، والذي قد يختلف عن القيمة الاسمية والقيمة السوقية الجارية.

٤- الميزانيات العمومية

١-٢٦ تدرج في نظام إحصاءات مالية الحكومة المعدل الميزانيات العمومية الكاملة، والتي تشمل جميع أرصدة الأصول المالية والأصول غير المالية والخصوم والقيمة الصافية. أما *دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام* ١٩٨٦ فلم يكن يشمل إلا أرصدة بعض التزامات الدين.

٥- تكامل التدفقات والأرصدة

١-٢٧ يسمح القيد الشامل للمعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى بالتكامل التام للتدفقات والأرصدة ومطابقة الفروق بين الميزانية العمومية الافتتاحية والميزانية العمومية الختامية. أما في *دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام* ١٩٨٦ ، فلم يكن ممكنا إجراء تلك المطابقة لأرصدة التزامات الدين المدرجة وفق ذلك الدليل بدون جمع معلومات إضافية.

٦- الإطار التحليلي

١-٢٨ تم استحداث عدة بنود موازِنة جديدة في نظام إحصاءات مالية الحكومة المعدل. والسبب في ذلك التغيير أن تحليل قطاع الحكومة العامة أو القطاع العام يجب أن يشمل اعتبارات متعددة وأن أي مقياس واحد لا يفي بكل الأغراض. أما الإطار التحليلي في *دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام* ١٩٨٦ فكان يركز على بند موازِن واحد وهو العجز/الفائض الكلي.

١-٢٩ أدى تعديل تعريفات الإيرادات والمصروفات، لتصبح التغيرات في القيمة الصافية الناتجة عن المعاملات، إلى تعديل معالجة المعاملات في الأصول غير المالية عما ورد في *دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام* ١٩٨٦ واستحداث بنود موازِنة جديدة. فقد كانت المعاملات النقدية في الأصول غير المالية تعامَل من قبل كإيرادات ونفقات رأسمالية، مما يؤثر على العجز/الفائض الكلي. أما الآن فقد أصبح الفرق بين الإيرادات والمصروفات بندا موازِنا، هو صافي رصيد التشغيل، يقيس التغير في القيمة الصافية الناتج عن المعاملات.

١-٣٠ يعالج هذا الدليل جميع المعاملات التي تنطوي على اقتناء الأصول المالية أو التصرف فيها كمعاملات مالية، ويعد صافي الإقراض/الاقتراض بندا موازِنا يعرَّف بأنه صافي اقتناء جميع الأصول المالية ناقصا صافي تحمل جميع الخصوم من المعاملات. أما في *دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام* ١٩٨٦ فقد كان صافي اقتناء الأصول المالية لأغراض السياسات الاقتصادية يصنف كإقراض ناقصا مدفوعات السداد ويعالج معالجة النفقات عند اشتقاق العجز/الفائض الكلي. لكن النظام المعدل يشتمل على بند موازِن آخر، وهو الرصيد الكلي، يسمح بمعالجة صافي اقتناء أصول مالية مختارة بصورة مماثلة لمعالجة صافي اقتناء الأصول المالية لأغراض السياسات الاقتصادية في *دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام* ١٩٨٦ (راجع الفصل الرابع).

هاء- تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة المعدل

١-٣١ قد تتمكن بعض البلدان، على الأقل عند بدء تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة المعدل، من إعداد جزء صغير فقط من بيانات ذلك النظام. وليس من الملائم وضع أولويات عامة لجمع البيانات نظرا لاختلاف الأوضاع الاقتصادية بدرجة كبيرة من بلد لآخر. وأفضل الأوضاع من الناحية العملية عادة هو أن تقوم بوضع الأولويات سلطات وطنية على علم بالوضع الاقتصادي في البلد المعني واحتياجاته ومشكلاته.

١-٣٢ من المسلم به أن تطبيق النظام المتكامل لإحصاءات مالية الحكومة على النحو المعروض في هذا الدليل سيستغرق بعض الوقت وسيستلزم المضي بوتيرة تحددها الاحتياجات والظروف المختلفة لدى البلد المعني. وعلى وجه الخصوص، ستحتاج بلدان عديدة إلى تعديل نظمها المحاسبية الأساسية لتعكس مبادئ المحاسبة على أساس الاستحقاق والتصنيفات المعدلة الواردة في نظام إحصاءات مالية الحكومة.[٦]

١-٣٣ ومع ذلك، من المرجح أن تتبع بلدان عديدة مسارات متشابهة في تطبيق النظام. فعلى سبيل المثال، قد تكون الخطوة الأولى المحتملة في مسار التحول أن تطبق البلدان المعنية هيكل التصنيف المعدل "لبيان عمليات الحكومة" أو "بيان مصادر واستخدامات النقدية" وتعدل إحصاءاتها الحالية المعدة وفق الأساس النقدي لمعالجة أوجه القصور المعروفة، كأن تدرج معلومات عن متأخرات الإيرادات أو المصروفات. وربما كانت الخطوة التالية هي جمع معلومات عن الأصول المالية والخصوم في الميزانية العمومية تساعد على وضع تقديرات للتدفقات الاقتصادية الأخرى في نظام إحصاءات مالية الحكومة من حيث صلتها بتلك البنود المالية. ومن المرجح أن تكون هناك خطوة أصعب تتمثل في جمع مجموعة كاملة من المعلومات عن أرصدة الأصول غير المالية المقتناة في وقت معين وتقييمها بأسعار السوق الجارية. وتكون الخطوة الأخيرة هي استحداث نظام للمحاسبة على أساس الاستحقاق متطور بصورة وافية يسمح بإعداد ميزانيات عمومية كاملة.

واو- هيكل الدليل

١-٣٤ يمكن تقسيم الجزء الباقي من الدليل إلى موضوعين عامين، إذ ترسي الفصول من الثاني حتى الرابع المفاهيم المستخدمة في النظام، وتصف الفصول من الخامس حتى العاشر التصنيفات المستخدمة وأنواع التدفقات أو الأرصدة المدرجة في كل فئة من فئات التصنيفات.

١-٣٥ يصف الفصل الثاني نطاق تغطية قطاع الحكومة العامة، وتقسيم القطاع إلى قطاعات فرعية، وتوسيعه ليشمل القطاع العام. ويبدأ الفصل الثالث بتلخيص مفاهيم المعاملات، والتدفقات الاقتصادية الأخرى، وأرصدة الأصول والخصوم، ثم يصف قواعد المحاسبة التي تحكم قيدها، بما في ذلك التوقيت والتقييم والتوحيد. ويصف الفصل الرابع الإطار التحليلي، وهو عرض المعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى والميزانيات العمومية، بطريقة تسمح بحساب البنود الموازِنة كمقاييس موجزة لأنشطة قطاع الحكومة العامة.

١-٣٦ تصف الفصول من الخامس حتى العاشر تصنيفات المعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى وأرصدة الأصول والخصوم. ويخصص الفصل الخامس لمعاملات الإيرادات، والتي تمثل زيادة في القيمة الصافية. ويصف الفصل السادس معاملات المصروفات، والتي تؤدي إلى انخفاض القيمة الصافية. ويصف الفصل السابع الميزانية العمومية، وتصنيف أرصدة الأصول والخصوم والقيمة الصافية. ويقدم الفصل الثامن تصنيفا للمعاملات في الأصول غير المالية، ويقدم الفصل التاسع تصنيفا للمعاملات في الأصول المالية والخصوم. وأخيرا يغطي الفصل العاشر التدفقات الاقتصادية الأخرى.

١-٣٧ يشتمل الدليل على أربعة ملاحق. ويصف الملحق الأول تغييرات المنهجية عن *دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام* ١٩٨٦، ويصف الملحق الثاني معالجة مختلف معاملات الدين والمعاملات المرتبطة بالدين والتدفقات الاقتصادية الأخرى؛ ويوجز الملحق الثالث العلاقات بين نظام إحصاءات مالية الحكومة *ونظام الحسابات القومية لعام* ١٩٩٣؛ ويقدم الملحق الرابع قائمة بجميع رموز التصنيف المستخدمة في نظام إحصاءات مالية الحكومة، ويصف مرفق بالفصل الثاني قضايا الحماية الاجتماعية بينما ينقل مرفق بالفصل السادس "تصنيف وظائف الحكومة".

[٦] رغم أن نظام إحصاءات مالية الحكومة مشروح وفق القواعد المحاسبية المعيارية، فمن المهم أن نتذكر أن هذا النظام هو نظام إبلاغ إحصائي قد يختلف اختلافا مهما عن نظام المحاسبة المالية الأساسي الذي سوف تشتق منه معظم إحصاءات مالية الحكومة.